منظّمات المجتمع المدني العربي وإشكالية الإعاقة والدمج والتنمية المستدامة

الاستاذ احمد برقيّه

الدكتور محمد علي لطفي

بدعم من

UNDEF The United Nations Democracy Fund
FNUD Fonds des Nations Unies pour la démocratie

منظّمات المجتمع المدني العربي وإشكالية الإعاقة والدمج والتنمية المستدامة

إعداد: الاستاذ احمد برقيّه والدكتور محمد علي لطفي

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

مقدّمة

شهد العقد الأخير تطورا ملحوظا على مستوى تبني المجتمعين المدني والدولي لقضايا الدمج الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تلازما مع ازدياد الضغط المطلبي والحقوقي لحركة المنظمات الممثلة للفئات المهمشة حول العالم. وقد تجلى هذا الاهتمام من خلال المصادقة على اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من قبل الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في العام ٢٠١٥، ومع ما تبعه لاحقا من إقرار مجموعة من الأطر المتلازمة والمتخصصة ذات الصلة، هذا مع العلم ان الوصول الى تبني خطاب الدمج الاقتصادي والاجتماعي من قبل هذه الأطر المرجعية، انما هو نتيجة للمسار النضالي الطويل، والذي تخللته العديد من المحطات والإنجازات، وربما من أبرزها إقرار الجمعية العمومية في الأمم المتحدة وبالإجماع للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام ٢٠٠٦[1]، والتي وضعت حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٨[2]. ومما لا شك فيه، انه كان لجملة هذه الاتفاقيات والاطر القائمة على المقاربة التنموية الحقوقية الأثر العميق في إحداث تحول ملحوظ على صعيد أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني[3]، بما في ذلك في العديد من دول منطقة العالم العربي[4].

غير ان الملاحظ، بعد مرور أكثر من ثلث المدة الزمنية المحددة لخطة التنمية المستدامة 2030، أن هذا التحول بقي قريبا من خط الخطابات والشعارات بعيدا عن إحداث التغيير المأمول في الواقع ولا ينبأ بوجود مؤشرات مطمئنة لبلوغ الغاية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة 2030 "ألا يترك أحد خلف الركب"، ولعل أقوى دليل على كون هذا التحول ناقص وغير مكتمل هو استمرار وضعية التهميش والإقصاء وتعميقها في صفوف الطبقات الاجتماعية الهشة خاصة بعد تفشي جائحة كوفيد 19. ولا يختلف اثنان حول كون الأشخاص ذوي الإعاقة هم من يتصدرون قائمة الذين يعانون التهميش والإقصاء من المشاركة في صناعة القرار ومن الحضور الواضح في السياسات والبرامج وبالتالي الحكم عليهم بالبقاء خارج ركب التنمية.

واعتبارا للدور الأساسي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في دول العالم العربي حتى لا يستثنى أحد من ركب التنمية، والجهود التي تبذلها هذه المنظمات لضمان إدماج قضايا الإعاقة في السياسات والبرامج والحرص على جعلها أكثر وأوضح تضمينا وشمولا لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع غايات وأهداف التنمية المستدامة سيحاول هذا البحث الموجز تسليط الضوء على المسار العام والظروف المؤثرة فيما تقوم به منظمات المجتمع المدني في هذا الصدد، وذلك من خلال التعرض للجوانب التالية:
الإطار العام لمفهوم الدمج الاقتصادي والاجتماعي؛
أبرز ما جاءت به أجندة التنمية المستدامة بخصوص الأخذ بعين الاعتبار قضايا الإعاقة على النحو الذي ينسجم مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

تحليل أهم العناصر البنيوية والإستراتيجية المحددة لمدى إدماج الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مبادرات منظمات المجتمع المدني التي تضغط في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030؛
الخلاصات والتوصيات التي من شأنها ان تساعد على تفعيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المبادرات المطلبية للمجتمع المدني العربي نحو تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال السياسات والبرامج المعنية بتنفيذ اهداف اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من قبل الحكومات العربية

خلفية ومنهجية البحث

يأتي اعداد هذا البحث ضمن سياق مبادرة الشبكة العربية لمنظمات التنمية غير الحكومية لتضمين خطتها الاستراتيجية الخطوات اللازمة لتمكين أعضائها في البلدان العربية في مجال إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مبادراتها المطلبية الضاغطة باتجاه تحقيق اهداف التنمية المستدامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، يقوم هذا البحث بتقييم نشاط منظّمات المجتمع المدني في مجال مناصرة قضية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن إطار التنمية المستدامة 2030 على كل من الدول التالية: الأردن

وتونس والعراق والبنان، ومصر، والمغرب، واليمن. تجري الشبكة العربية هذا البحث ضمن إطار شراكتها مع صندوق الأمم المتّحدة للديمقراطية(NDEFU)[5]، وبالتعاون مع المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتستند منهجية هذا البحث على جملة من الأدوات المتضمّنة ما يلي:

- مراجعة محاور الخطة الاستراتيجية التي اقرتها الهيئة العامة في الشبكة للسنوات المقبل، وذلك لتقييم مدى محاكاتها للعناصر المبدئية واستراتيجيات وآليات ادماج قضايا الإعاقة ضمن محاور العمل،
- عقد مجموعتين بؤريّتين منفصلتين؛ تهدف الأولى الى التعرّف على تجربة أعضاء الشبكة في مجال التعامل وإدماج قضايا الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة الى المنظّمات الممثلة لهم في برامجها ذات الصلة بإطار التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وأمّا الثانية فتهدف الى الاطّلاع على وجهة نظر مجموعة من منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة الأعضاء في المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول الواقع العام والمشاكل والتحديات التي تواجه تحقيق دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم في مبادرات المجتمع المدني العربي باتجاه تحقيق أهداف التنمية،
- إجراء سلسلة من المقابلات مع مجموعة من الخبراء وممثلي الجهاز التنفيذي في الشبكة للتعرف على توجه الأخيرة نحو تضمين محاور عملها فيما خص القضايا التنموية الكبرى لقضية الإعاقة والواقع المحيط بها.

حضور الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم على خارطة نشاط المجتمع المدني: الواقع الراهن

شكلت السنوات العشر الماضية فترة تحول ملحوظ على مستوى حضورونشاط الأشخاص ذوي الإعاقة كواحدة من مكوّنات المجتمع المدني العربي[6]. وقد ترافق ذلك مع حالة التحول السياسي الذي شهدته العديد من الدول العربية ضمن إطار ما أطلق عليه اسم ثورات الربيع العربي. وتمثلَ حضور الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تشكيلهم لمنظمات واتحادات محلية ووطنية أرادوها منطلقا لنشاطهم المطلبي الحقوقي باتجاه تحقيق الدمج الاجتماعي والاقتصادي الشامل لهم. فجاء تشكيل هذه المنظمات من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن سياق الحراك العام الذي يعبر عن حالة الرفض لاستمرار واقع التهميش الاجتماعي والاقتصادي لشريحة واسعة من الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وهشاشةً في المجتمعات العربية. كما وكان في مبادرة الأشخاص ذوي الإعاقة نحو تنظيم صفوفهم ضمن منظمات غير حكومية بمثابة موقف أرادوا من خلاله التعبير عن قرارهم رفض الاستمرار في الخضوع لوصاية المنظومة الرعائية والابوية القائمة، التي عملت طوال عقود على تكريس حالة التهميش والصورة النمطية حول الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة[7].

هذا، وتجدر الإشارة الى ان ثمة عدد محدود من الدول العربية، كالأردن، ولبنان، والمغرب، كانت قد نشأت فيها منظّمات اشخاص ذوي إعاقة لعبت، ولم تزل، دورا رائدا في إطلاق حركة مطلبية حقوقية تعمل على تكريس الدمج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي. ومما ساهم في تعزيز دور وحضور منظمات الأشخاص ذو الإعاقة في هذه الدول هو توفر ظروف الحد الأدنى من الديمقراطية والحرية النسبية التي شكلت عنصرا محفّزاً لنشاط منظّمات المجتمع المدني بشكل عام. وقد شكلت حالة تزايد الوعي حول مختلف القضايا الحقوقية والتنموية بين منظمات المجتمع المدني في هذه الدول، كقضايا المرأة ومكافحة الفقر وغير

ذلك، فرصة كبرى لتطوير مسار العمل على الصعيدين التنظيمي والمطلبي الحقوقي لدى مختلف المنظمات بما في ذلك منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما وساهم هذا التطور من جهة أخرى في تحفيز منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة باتّجاه زيادة تفاعلها المباشر والعميق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الناشطة في كل من الدول المذكورة.

ومن مظاهر هذا التفاعل ازدياد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظّماتهم في الأنشطة والحملات المطلبية ذات البعد العام، كأنشطة الحركة النقابية او الحركة النسائية. كما واتّسعَ اهتمام منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل على محاور استراتيجية تنموية كالمطالبة بتعزيز الشفافية في عمل الإدارة العامة، والضغط نحو إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في صناعة القرار حول السياسات العامة كتلك المتعلقة بإعداد الموازنات الحكومية، او وضع الخطط التنموية والتشريعات المعنية بقضايا الإعاقة كالتعليم والعمل والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وتعزيزالمشاركة في الحياة السياسية وتبني معايير الدمج والوصول تحديدا في مجالي التنمية المدنية والانتخابات العامة النيابية والمحلية.. وعليه، شكّلَ إدراك هذه المنظمات لأهمية تكوين الشراكات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والمنظمات الدولية الناشطة في كل من لبنان والمغرب مصدرا استراتيجيا هاما. وقد ساهم ذلك في تعزيز هذه الحالة من التفاعل المتبادل، حيث ان منظمات المجتمع المدني بشكل عام بدأت تعي أهمية دعم قضايا الإعاقة، وتحديدا لجهة تحقيق الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وبذلك، أمست منظمات المجتمع المدني أكثر انفتاحا ووعيا حول أهمية تكريس حضورالأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في أنشطتها ولو على نحو نسبي، وذلك حسبما تسمح ظروف وإمكانيات كل منظمة لجهة تأمين كافة مستلزمات ضمان المشاركة الفاعلة والكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها.

ولكن، إذا كان لحالة الشراكة ما بين منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الاردن ولبنان والمغرب ان تحقق مستوىً ناجحاً ومتقدماً نسبيا. وإذا كان للنموذج الذي قدمته هذه الشراكات الاستراتيجية من عامل محفز ومؤثر في نهوض وانبعاث حركات لمنظمات أشخاص ذوي إعاقة بدأت بالظهور في دول عربية أخرى، وبخاصة تلك التي شهدت تحولات سياسية خلال العقد الأخير، كما هو الحال في دول كمصر وتونس والعراق وغيرها من الدول. فهذا لا يعني بالضرورة ان هذه المنظمات الناشئة، وعلى الرغم من درجة نشاطها الفاعل، انها قد استطاعت تحقيق خرق نوعي لجهة تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم في نشاط منظمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك المتعلقة بتحقيق غاية إطار جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠. فدون تحقيق ذلك لم يزل الكثير من الإشكاليات والتحديات القائمة التي ينبغي العمل على معالجتها وتخطيها من قبل كافة الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص، منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى. فما هي اذن هذه الإشكاليات والتحديات التي تواجه مسار إدماج قضايا الإعاقة في حركة المجتمعات المدنية العربية، وتحديدا لجهة تحقيق اهد فأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. قبل الإجابة على هذا السؤال، لا بد من التعريج على ماهية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سياسات وبرامج ذات الصلة بتنفيذ إطار التنمية المستدامة ومن ثم التطرق الى الأدوار التي من المفترض ان تقوم بها منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

إطار التنمية المستدامة والإعاقة والدمج: الماهية والأدوار

أوّلاً: ما هو المقصود بمفهوم الدمج

تعبّر أدبيات الهيئات والمنظّمات المعنية اليوم بقضايا التنمية وحقوق[8] الإنسان، بما في ذلك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، عن التزامها بمبدأ ضرورة احترام وتأمين الحقوق لكل الناس. ويرتكز هذا المبدأ على أساس إدراك جوهرية التنوّع والدمج [9] المتمثلة في الاختلاف ما بين الأفراد من حيث الظروف الاجتماعية، او الاقتصادية، او الهوية الثقافية، او الجنسية، او الاثنية، او العنصرية، او الدينية، او اللغوية، او الجغرافية، او بسبب الإعاقة[10]. فكل من هذه الخصائص يجب ان لا يتم اعتبارها كمسبّب لحرمان أي فرد من الافراد من الحق في المشاركة في الحياة والمجتمع وعملية الإنتاج[11]. فلكل فرد الحق في المساواة في الاستفادة من كامل الحقوق، بما في ذلك التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، والسكن والتنقّل، وحرية التعبير، والمشاركة في الحياة السياسية. هذا، وينبغي ان يصار الى تكريس هذه الحقوق لكل النّاس من خلال التشريعات والسياسات والبرامج والأنشطة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية. كما ويتحتّم على القيّمين على صناعة القرار ان يؤمّنوا كافة الوسائل والظروف المادية والسياسية لتكريس هذا الحق المبدئي، معتمدين لذلك كافة اشكال وقنوات التعاون الشراكة الاستراتيجيين فيما بينهم. وعليه، يتحتّم ضمان حق الافراد في المشاركة في عملية الإنتاج والمساهمة في تطوير وتعزيز فرص الحياة الكريمة لجميع النّاس. ويتأتّى عن تحقيق ذلك ضمان فرص التنمية للمجتمعات وضمان توفّر وسائل الاستمرارية لكافة الفئات الاجتماعية على حد سواء وبغض النظر عن الخلفيّات المبيّنة أعلاه. وبهذا، يتكرّس دور هؤلاء في المشاركة في الحقوق والواجبات وفي حركة الإنتاج وإعادة الإنتاج من دون التعرّض الى اية عوائق تنتج عن اية ممارسات تقوم على أساس التمييز او التهميش او العزل.

ثانياً: ما هو المقصود بإدماج الاشخاص ذوي الإعاقة في إطار التنمية المستدامة؟

من الممكن القول، ان مسألة إدماج قضايا الإعاقة في جدول أعمال التنمية الدولية بدأت تتخذ بعدا منهجي يستند الى مرجعيات قانونية ملزمة مع صدور الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام ٢٠٠٦[12]. فجاءت المواد من ٣ الى ٩ من هذه الاتفاقية لتحدد مجموعة المبادئ الحقوقية العامة الواجب الالتزام بها من قبل الدول المصادقة، وذلك من خلال ملاءمة التشريعات والقوانين الوطنية المطلوب إصدارها لضمان تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية. ومن أهم هذه المبادئ[13] تلك المكرسة لحق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمساواة وعدم التمييز والحصول على الخدمات النوعية وضرورة تبني معايير شاملة تضمن حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول الى الأماكن والمعلومات واستخدامها والاستفادة منها. كما وحددت هذه الاتفاقية من المادة ١٠ الى ٣١ لجملة الحقوق التي من شأنها ان تعكس هذه المبادئ عبر تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بالتعليم الدامج والعمل اللائق والحصول على الخدمات الصحية والتأهيلية والحماية الاجتماعية والمشاركة في الحياة السياسية والثقافية والتنقل وحرية التعبير الخ. هذا، وفرضت الاتفاقية على الدول المصادقة عليها ان تسن القوانين الملزمة لجميع الهيئات المعنية في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والتي تقع على عاتقها مسؤولية تأمين هذه الحقوق على النحو الذي ينسجم مع جملة المبادئ الأساسية المبينة سابقا. ولضمان تطبيق أحكامها، حددت الاتفاقية في مادتها٣٢ [14] مجموعة من الخطوات العملية الهامّة والتي كان من أهمها ضرورة بناء شراكات استراتيجية ما بين مختلف الأطراف المعنية، وبخاصة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومختلف الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. كما وفرضت على الدول اعتماد وسائل متابعة تتولى مراقبة مدى التزام الهيئات المعنية بتطبيق الحقوق المنصوص عليها وفقا لأحكام الاتفاقية، وذلك إما من خلال تكوين هيئات وطنية متخصصة او تضمين ذلك في مسؤوليات مجالس حقوق الإنسان الوطنية. ومن بين مسؤوليات هذه الهيئات استلام الشكاوى المقدمة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم باتجاه اية مخالفة تشكل انتهاكا لمبادئ وأحكام الاتفاقية الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة. وبالإضافة الى ذلك، فرضت الاتفاقية الدولية تشكيل لجنة دائمة

مكونة من أعضاء منتخبين بشكل دوري من قبل الدول الأطراف المصادقة عليها، يكون مقرها في مركز المفوضية العليا لحقوق الإنسان في جينيف، تتولى مسؤولية مراقبة مدى التزام الدول بأحكام الاتفاقية. وبموجب اعتماد هذه الوسائل، فرضت الاتفاقية على الدول الأطراف المصادقة عليها التقدم بتقارير سنوية دورية تعرض لمدى تأمين الحقوق والظروف المحيطة بذلك.

أمّا لجهة اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، فقد جاءت المصادقة عليها في العام ٢٠١٥ من قبل الجمعية العمومية في هيئة الأمم المتحدة انسجاما وأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[15]. فقد تضمن عدد من الأهداف السبعة عشرة في الاجندة، بما في ذلك عدد من الغايات والمؤشرات[16] ذات الصلة، لِلُغةٍ تكرس مبدأ إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة من ضمن الفئات الأكثر تهميشا الواجب عدم استثناءهم في ركب التنمية[17]. ويمثّل تبنّي قضية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في اجندة التنمية المستدامة تكريساً للتلازم والبعد الحقوقي الذي كانت قد أسست له الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما سبق[18].

ثالثاً: ما هو المقصود بدور منظّمات المجتمع المدني في مجال التنمية المستدامة والإعاقة والدمج؟

حرصاً على توفير البعد العملاني الذي من شأنه الدفع باتجاه تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة بصيغتها غير الملزمة، جاءت المادة السابعة عشرة منها[19] لتؤكد على أهمية استراتيجية الشراكة المتعددة الأطراف ما بين الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية، حيث يشكل ذلك مدخلا أساسيا لضمان عدم استثناء الأشخاص ذوي الإعاقة من ركب التنمية[20]. ومن أبرز مظاهر هذه الشراكة هو ضمان ان يكون للأشخاص ذوي الإعاقة[21] حضورا فاعلا ومؤثرا في مسار مراقبة عمل الحكومات لجهة تحقيق التزاماتها نحو اجندة التنمية المستدامة[22]. ومن اهم الصيغ التي من شأنها ضمان هذا الحضور هو ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم الى جانب منظمات المجتمع المدني الأخرى، وذلك في وضع التقارير الوطنية الطوعية[23] التي تقدمه الدول من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول أهداف التنمية المستدامة، الذي تعقده الأمم المتحدة سنويا في مقرّها الرئيسيّ في نيو يورك[24]. وعلى نحو بديل، يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة في هذه المنتديات من ضمن المجموعة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة[25]، والتي يندرج نشاطها ضمن منصة المجتمع المدني، وذلك لتقديم ملاحظاتهم على التقارير الطوعية[26] المقدمة من قبل الدول. كما ويتحقّق هذا الحضور من خلال إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع كل من التقارير الطوعية حول مدى تنفيذ اهداف التنمية المستدامة من قبل الدول، او اية مشاركة أخرى كتقارير الظل او تقارير المراجعة الدورية[27] حول مدى التزام الحكومات بمبادئ حقوق الانسان من خلال السياسات والتشريعات والإجراءات التنفيذية ذات الصلة المرعية الإجراء.

أمّا تحقّق هذا الحضور، انّما هو بالضرورة انعكاس للعديد من العوامل التي تساهم في تمكين منظمات المجتمع المدني أصلا في صناعة القرارعلى المستويين الوطني والمحلّي. فتجمع معظم الآراء، وبخاصة تلك التي عبر عنها ممثلو منظمات المجتمع المدني والخبراء الذين استهدفهم هذا البحث، على حتمية الدور التي تلعبه هذه العوامل، كل على حدىً او مجتمعةً في تحديد مدى فاعلية نشاط المجتمع المدني في الدول العربية، بما في ذلك الدور المتوقع منها في مجال الضغط باتجاه إلزام الحكومات والأطراف المعنية الأخرى بتنفيذ المبادئ والأهداف المنصوص عليها ضمن إطار التنمية المستدامة ٢٠٣٠. ومن ضمن هذه المبادئ والأهداف تحقيق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج وسياسات التنمية الوطنية ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة ب بتحقيق الدمج الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يلي تفصيل لماهية كل من هذه العوامل، ودورها وانعكاساتها على مدى تبني منظمات المجتمع المدني، عبر برامجها وأنشطتها المطلبية او البحثية، لمقاربة الدمج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص.

ولكن، قبل الشروع في تفنيد هذه العوامل لا بد من إيضاح ما يلي:
قد لا يكون لمنظّمات المجتمع المدني دوراً مباشرا، او انها لا تتحمّل بمفردها مسؤولية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة على الصعيد العام، اذ ان هذا الدور يجب ان تتولاه مختلف هيئات ومؤسسّات الدولة اوّلاً واخيراً. ولكن، ان لمنظّمات المجتمع المدني[28] دور آخر يتمثّل في النشاط المطلبي الضاغط باتجاه تنفيذ هذه الأهداف. وابعد من ذلك، يشكّل حضور هذه المنظّمات كشريك أساس في مسار التنمية المستدامة العامل الفاعل

في الدفع باتّجاه تعزيز حالة الوعي المطلوب لمراقبة ومراجعة مدى فاعلية هذا المسار من خلال ما تعبّرعنه مضامين وغايات ومؤشرات أهداف التنمية. واقوى دليل على ما نقول هنا، هو المسار الطويل لمنظّمات المجتمع المدني لفرض أبعاد ومبادئ معيارية، بدأ مع ما عبّرت عنه اهداف الالفية، وخلص الى ما تم تكريسه من خلال إطار التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لجهة تضمين محاور تعزّز فرص إدماج الفئات المهمّشة في برامج وسياسات التنمية. كما وكان لقضية الإعاقة والتنمية حصّة معقولة ضمن هذا المسار، هي بمثابة خطوة إضافية في رحلة الالف ميل نحو تحقيق الدمج الشامل والجامع لكافة أطياف الفئات المهمّشة بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة. فدون تحقيق ذلك، لم تزل الكثير من العقبات المطلوب تجاوزها، ولم يزل الكثير من الجهد المشترك المطلوب من قبل مختلف الهيئات المعنية بما في ذلك من هيئات حكومية، ومنظّمات دولية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظّمات المجتمع المدني، ومنظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وحتّى المراكز الأكاديمية والاستشارية المهتمة بقضايا التنمية في الجانب الدراسي البحثي.

التنمية المستدامة والإعاقة والدمج: العوامل المؤثّرة

العامل الأوّل: في مستوى الوعي، والحقوق، والدمج

يعبّر مدى إدراج استراتيجية دمج الفئات المهمشة ضمن أولويات السياسات التنموية الوطنية عن حجم وعي المعنيين[29] بوضع هذه السياسات لماهية واهمية هذه الاستراتيجية من حيث بعدها التنموي والحقوقي. فممّا لا شك فيه، ان حالة الوعي هذه حول أهمية استراتيجية الدمج وموقعها ضمن أجندة التنمية المستدامة من قبل المعنيين، سواء على مستوى الحكومات، او منظمات المجتمع المدني، هي بازدياد اليوم كما بيّنا في مطلع هذا البحث. ولكن ما تورده التقارير المرفوعة من قبل هذه الحكومات او المنظمات عينها تبرز حجم هذا الوعي، والذي يبدو انه ما زال في مراحله الأولية جدا. وأكثر ما يعكس بدائية هذا الوعي هو الحجم المتواضع جدّا للمؤشّرات التي تبين مدى حضور قضايا الفئات المهمشة، وتحديدا الأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن ما قد يصنّف كسياسات وبرامج تنموية وطنية. فتأكّد هذه المؤشرات على حالة الضعف او التأخر على مستوى لحظ هذه السياسات والبرامج لمعايير الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا من شأنه ان يعكس مدى وعي الهيئات المعنية لمدى ارتباط استراتيجية الدمج بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والأخطر من ذلك، مدى اعتبار هؤلاء ان الأشخاص ذوي الإعاقة هم مجموعة من الأفراد الذين لديهم الحق بالمواطنة، وبالتالي ينبغي إعطاءهم الفرصة في المشاركة في، والتفاعل مع، قضايا ومسارات التنمية المستدامة على حد سواء وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى[30].

أمّا مردُّ ذلك، بحسب آراء الخبراء في مجال الإعاقة والحقوق[31]، انما يعود الى ما كان ولم يزل سائدا من نظرة نمطية في المجتمعات العربية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. فلطالما مثلّت الإعاقة لدى هذه المجتمعات صورة تعبّر عن حالة من العجز الذي يفرض تصنيف أصحابه، أي الأشخاص ذوي الإعاقة، طبعا، وبحسب وجهة نظر الرأي العام لدى هذه المجتمعات، في مرتبة تجعل منهم بالضرورة غير قادرين على المشاركة في حركة الإنتاج الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي. واقوى دليل على وجهة النظر هذه انما يتمثل في ردة الفعل الأولى لدى معظم المعنيين، تحديدا في القطاع العام، عند طرح قضية الإعاقة بين قضايا التنمية المستدامة، والتي تعبر عن مفاهيم خاطئة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم. فبالنسبة لهؤلاء المعنيّين، ان الأشخاص ذوي الإعاقة هم فئة اجتماعية عاجزة عن ان يكون لها دور في حركة التنمية، وبالتالي فانه ليس لقضاياهم اية صلة بسياسات التنمية المستدامة وبرامجها. او في الحد الأدنى، قد يعتبر هؤلاء المعنيّين انه ينبغي حصر قضايا الإعاقة ضمن برامج الرعاية الاجتماعية، والتي وان قاموا بتصنيف ذلك ضمن منظومة الحقوق، ولكن تبقى هذه البرامج مندرجة ضمن إطار العمل الخيري. وعليه، تصبح قضايا الإعاقة نتيجة لهذا الموقف منعزلة عن سائر محاور التنمية بمختلف أبعادها الاستراتيجية والسياسية وحتى البرامجية. وهذا ما يكرسه بالفعل إصرار المعنيين في صناعة القرار حول القضايا التنموية من خلال استمرارهم في اعتماد المقاربة الرعوية القطاعية والذي سنتناوله في المحور التالي[32].

أما دور منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة[33] في التصدّي

لذلك، فإن المطّلع لا يسعه إلاّ ان يقر بالدور المحدود جدّا الذي تقوم به هذه المنظّمات على الصعيد التنموي. فقليلة جدّا تلك المنظّمات التي بادرت الى الانخراط في المجال التنموي، إمّا نتيجة لحالة الوعي المتولّد لدى القيّمين عليها، او بحكم الظروف التي وفّرت لها العوامل والفرص للانخراط في هذا المجال. حتّى ومن خلال الاطّلاع على خريطة انتشار هذه المنظّمات نجدها محصورة في عدد محدود جدّا من الدول العربية قد لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة. فالسواد الأعظم من منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وبإقرار القيّمين عليها، ما زال ينحصر نشاطها في الإطار التوعوي المحدود بالإضافة الى الجانب الخدماتي البحت. فهذه المنظّمات تجد نفسها مضطرة لان تحصر نشاطها في هذين الجانبين نتيجة للفراغ الحاصل بحكم إهمال الدولة والهيئات المعنية لقضية الإعاقة واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانيا: تفوّق المقاربة الرعوية الخدماتية على المقاربة التنموية الحقوقية

عاشت الدول العربية منذ نشوء الدول الوطنية فيها، وحتى قبل ذلك، في ظل سلطات رعائية قامت على أساس دعم ما يسمى بمؤسسات اجتماعية خدماتية. ومن بين هذه المؤسسات ما عرف تاريخيا باسم مؤسسات رعاية المعوقين[34]. اعتمدت هذه المؤسسات الرعائية، بالإضافة الى تبرعات المحسنين من علية القوم وأبناء المجتمع، على ما يصلها من دعم مالي تقدمه الدولة من خلال برامج رعائية حكومية. وفي معظم الاحيان، تطغى على هوية هذه المؤسسات الرعائية صبغة دينية او سياسية، كما هو الحال في بعض الدول كلبنان، حيث تبعت هذه المؤسسات الى مرجعية دينية طائفية او سياسية مرتبطة بشكل مباشر بشخص الحاكم) الأمير او الملك او رئيس احدى السلطات في الدولة ولكن، في الاعم الاغلب من الدول، كانت هذه المؤسسات الرعائية ولم تزل تتبع إداريا وماليا وبشكل شبه مطلق الى إشراف الدولة، كما هو الحال في مصر والمغرب، والأردن والعراق، وتونس[35].

كان لدور هذه المرجعيات في تكريس هذا النموذج من النظام الرعويّ عامل أساسي في تشكيل حالة الوعي العام حول قضايا كتلك المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. فمع انحسار خدمات الإعاقة ضمن هذه المؤسسات، ولفترة طويلة من الزمن، تمتد الى يومنا هذا، تعززت تلك الصورة النمطية التي عرضنا لها في الفقرات السابقة. أما البعد الأخطر في تكريس الدور الرعائي لهذه المؤسسات فيما خص خدمات الإعاقة، انها أمست بحكم المرجع الوحيد من وجهة نظر القيمين على صناعة القرار بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام، الواجب حصر التعاطي مع قضية الإعاقة من خلاله وحسب.

هذا، ويلاحظ الكثير من خبراء الإعاقة في العالم العربي إنَّ غالبية منظّمات الاشخاص ذوي الإعاقة لم تزل متأثّرة بهذا المنحى الرعائي الخدماتي حتّى اليوم ففي المقابل، قد ترفض الانخراط في العمل التنموي، حيث لا يشكّل لها ذلك اية أولوية. فالقيّمون على هذه المنظّمات يتقاعسون عن إدراك أهمية العمل التنمويّ نظراً لتأثّرهم باستمرار سيطرة المنحى الرعوي الذي يفرضه حضور واستفحال السياسات الرعوية المتمثلة بمؤسسات الرعائية العازلة التابعة او المدعومة من قبل الدولة. او انّهم لا يجدون من متّسع او فرصة لزيادة حجم الوعي لديهم حول القضايا الأخرى كالتنمية على سبيل المثال، فيصبحوا بذلك مقيّدين بالمنحى القطاعي الضيّق الذي تفرضه السياسات الرعائية للدولة من جهة، والحاجة المستفحلة الى ضرورة تأمين الخدمات المباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة نظرا لشح المصادر وتقاعس المعنيين عن واجباتهم التي تفرضها القوانين الموضوعة ذات الصلة.

ثالثاً: منظمات المجتمع المدني واستقلالية القرار

الى جانب درجة الوعي لدى صناع القرار حول قضية إدماج الفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص في سياسات وبرامج التنمية، من جهة، والتمسّك بالمنحى القطاعي غير الشامل في عملية وضع السياسات والبرامج التنموية من جهة ثانية، ثمة عوامل أخرى تتحكم بمدى تفاعل منظمات المجتمع المدني مع وتبنّيها لاستراتيجيات الدمج في المجالين التنظيمي والمطلبي الحقوقي. ومن شان هذه العوامل التأثير بشكل او آخر، ليس فقط على مستوى تجاوب هذه المنظمات وتبنّيها لاستراتيجيات الدمج، لا بل انها تتجاوز حد التأثير

على إمكانية هذه المنظمات في تحديد توجهاتها واهتماماتها وبالتالي اتّخاذها للقرارات على نحو مستقل. وفيما يلي أبرز هذه العوامل، والتي تتوزّع ما بين عوامل ذات طابع عام، وعوامل ذات طابع خاص يتعلق بإمكانيات كل منظمة لتبنّي استراتيجية الدمج الاقتصادي والاجتماعي لأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها وبرامجها التنموية.

منظمات المجتمع المدني وتبنّي استراتيجية الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة: العوامل العامة

تتعدد العوامل العامة المؤثرة في مدى تفاعل منظمات المجتمع المدني وقضايا الدمج والإعاقة بحسب الظروف الموضوعية لكل دولة. ومن الممكن تحديد هذه العوامل في النقاط التالية:

النقطة الأولى: مستوى النمو الاقتصادي للدولة

تعتبر الدول ذات النمو الاقتصادي المتدنّي الأكثر بعدا عن حالة التجاوب وقضية الإعاقة[36] استنادا لمبادئ واستراتيجيات الدمج. فمؤشر التنمية لهذه الدول[37] يعكس تراجعا ملحوظاً لجهة تضمين السياسات والبرامج الحكومية لاستراتيجيات تعزز فرص دمج الأشخاص ذو الإعاقة في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا، وتفرض الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية لهذه الدول معوّقات تحول دون مراعاة استراتيجيات الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة[38] من قبل منظمات المجتمع المدني. وقد يُعزى ذلك إمّا الى درجة الوعي المتدني لدى القيّمين على هذه المنظمات، وبالتالي عدم إدراج قضية الإعاقة والدمج ضمن أولوياتهم، او لمجرّد حصر أولويات عملهم ضمن الإطار الخدماتي ردّا على الاحتياجات التي تفرضها حالة الفقرالمستشري بين الشريحة الأوسع من السكّان في الدولة كما هو الحال في موريتانيا على سبيل المثال.

النقطة الثانية: الواقع الأمني والحروب

ساهمت الظروف الأمنية المتردية والحروب المنتشرة في العديد من الدول العربية، كالعراق واليمن وفلسطين المحتلة، في إحداث تراجع كبير لجهة تبنّي مختلف الأطراف الفاعلة على المستويين الحكومي والمجتمع المدني لاستراتيجيات الدمج فيما خص الأشخاص ذوي الإعاقة. فالتلازم القائم ما بين ازدياد عدد المصابين بإعاقات نتيجة الظروف الأمنية الصعبة والحروب والاحتلالات المستمرة في هذه الدول من جهة، وحالة تدمير البنى التحتية والإمكانيات البشرية فيها نتيجة للظروف عينها، تستضم مبادرات نشر ثقافة الإعاقة والدمج والحقوق بمعوّقات كثيرة تحول دون تكريسها من خلال البرامج القائمة والرامية الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة[39]. فيصبح الاهتمام بقضايا الإعاقة بذلك محصورا بأولوية أنشطة الطوارئ، والتي ترتكز في جلّها على العمل الخدماتي البحت[40]. هذا مع العلم، ان في هذه الدول ثمة حركة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني مدعومة بمبدرات تنفذها منظمات دولية مختلفة. وقد ساهم هذا النشاط في إرساء عدد لا بأس به من المفاهيم الحقوقية كقضية النوع الاجتماعي ومشاركة الشباب في الحياة السياسية الخ. ولكن تبقى هذه المبادرات دون المستوى المرجو لجهة تكريس مبادئ الحقوق والتنمية المستدامة بما في ذلك قضية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

النقطة الثالثة: العامل الديمقراطي وحرية نشاط منظمات المجتمع المدني

يلاحظ المراقبون من خبراء التنمية في العالم العربي، الذين تم الحوار معهم أثناء إعداد هذا البحث، ان الواقع الديمقراطي في عدد من الدول العربية كان له الأثر الاعمق في مدى تفاعل منظمات المجتمع المدني[41] مع قضايا واستراتيجيات التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ففي العديد من الدول، وخاصة تلك التي شهدت تحولات سياسية في العقد الأخير نتيجة لما يعرف حاليا بثورات الربيع العربي،[42] ثمة حالة من الخيبة تجاه واقع التضييق على

نشاط منظمات المجتمع المدني بحجة الحفاظ على الامن القومي وضرورة الحيلولة دون الإفساح في المجال امام تدخلات المنظمات الأجنبية في الشؤون الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. وقد انعكس ذلك الى حد بعيد على تحديد مساحة الحرية امام نشاط منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك الناشطة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالاستمرار بنشاطها يتحتّم على هذه المنظمات اللجوء الى إحدى الوسائل التالية:

- الانصياع لإرادة النظام السياسي القائم، وبالتالي الإذعان للأنظمة والأحكام التي يفرضها والتي من شأنها ان تتحكم بتوجهات وأولويات عمل هذه المنظمات بما في ذلك الشأن التنموي،
- حصر نشاط هذه المنظمات بالمجال الخدماتي الرعوي على النحو الذي بيّناه سابقا.
- اللجوء الى اعتماد النشاط السري غير المعلن، الامر الذي قد يعرّض هذه المنظمات الى احتمال المواجهة والتصادم مع السلطة السياسية ما قد يؤدي الى إمكانية تعرض القيّمين على هذه المنظمات الى الملاحقة والسجن او النفي.
- إن أي من هذه التوجهات التي قد تختار منظمات المجتمع المدني اتباعها، لا يسمح بالضرورة بتقديم نموذج عمل يمكنه الدفع باتجاه تضمين برامج وسياسة التنمية لمعايير واستراتيجيات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة لاستفحال حالة السيطرة من قبل السلطة التي لم تزل تتبنى المنحى الرعوي القطاعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا، ولا بد من الإشارة الى ان ثمة دول، كتونس، قد استطاعت تحقيق تحول فعلي على صعيد تبنّي خطاب التنمية والحقوق والدمج الشامل لقضايا الفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. ولكن، يبقى هناك العديد من العوامل الخاصّة بمنظّمات المجتمع المدني بحد ذاتها، والتي تحول دون تمكّنها من تكريس حالة التبنّي الفعلي والممنهج لاستراتيجيات الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.، والتي سنعرض لها في القسم التالي من البحث.

منظمات المجتمع المدني وتبنّي استراتيجية الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة: العوامل الخاصة

جميع المنظمات التي طالها هذا البحث، سواء عبر المجموعات المركزة او المقابلات الفردية، تؤكد على مسألة التزامها وإيمانها بقضية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها وأنشطتها الهادفة الى الضغط باتجاه نشر وتحقيق مبادئ واهداف اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. لا بل ابعد من ذلك، فجميعهم أكدوا على مسألة اعتبار قضية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التنمية بشكل عام، وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه خاص، إنما هي قضية حقوقية بامتياز. كما وأكدوا على حرصهم الدائم على ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظّماتهم في الأنشطة التي ينظّمونها على المستويين الوطني او المحلي، وبخاصة تلك الرامية الى نشر ثقافة الحقوق والتنمية. ومن الأمثلة على هذه الأنشطة تلك المتعلقة بحماية المرأة من حوادث العنف والتمييز، او تلك المتعلقة بالمطالبة بسياسات تربوية حديثة ودامجة، او تلك المتعلقة بالمطالبة بتحسين واقع العمل للفئات المهمشة وتحديدا المرأة، او تلك المتعلقة بالمطالبة ببرامج حماية اجتماعية دامجة تضمن تمكين الفئات المهمشة من المشاركة الفعلية في عملية الإنتاج.

ولكن، في مقابل هذا الالتزام بقضية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدمج الاقتصادي والاجتماعي، ثمة جملة من العوامل الذاتية لدى هذه المنظمات، والتي تشكّل عقبة امام تفعيل نشاطهم في هذا المجال. وهذه العوامل، لا تنحصر بالضرورة بالمنظمات المستهدفة من خلال هذا البحث، بل تنسحب لتشمل سائر منظمات المجتمع المدني الأخرى، بحسب ما يؤكد عليه الخبراء في مجالي التنمية والاعاقة في العالم العربي. وفيما يلي تقديما موجزا عن هذه العوامل:

العامل الأول: مستوى الوعي وإدراك المفاهيم ذات الصلة

يعبّر الكثيرون من الناشطين في منظّمات المجتمع المدني عن انه، على الرغم من التزامهم بدعم قضية الإعاقة والدمج الاقتصادي والاجتماعي، الاّ انهم ما زالوا بحاجة الى الكثير من التدريب والتوعية حول المفاهيم ذات الصلة: كماهية الإعاقة، وسائل تأمين المشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة والوصول الى المعلومات، كيفية إيجاد المصادر اللازمة لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الاعاقة في الأنشطة التي ينظّمونها بشكل خاص، او في حركة التنمية بشكل عام.

العامل الثاني: الإمكانيات الذاتية لتحقيق الدمج

كرر المشاركون من ممثّلي منظمات المجتمع المدني في البحث، انهم يحرصون دوما على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في انشطتهم. ويقومون بذلك، وعلى سبيل المثال، من خلال تضمين أسئلة حول الإعاقة في الاستمارات والاستبيانات التي يستخدمونها في عملية المسح الميداني وجمع المعلومات، او يحرصون على اختيار أماكن عقد الأنشطة على النحو الذي يسمح بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة الأشخاص المستخدمين للكراسي المتحركة، وحتى يحرص البعض على تأمين مترجمي لغة الإشارة لتمكين الأشخاص الصم من المشاركة في الأنشطة. ولكن، تبقى هذه الجهود رهينة توفّر الإمكانيات والظروف المادية لتحقيق كل ذلك. فالعديد من المشاركين أشاروا الى انهم يقومون بكل هذه الترتيبات من غير الاعتماد على فرق متخصصة داخل منظماتهم، وانهم فقط يبادرون الى ذلك استنادا الى الخبرة التي اكتسبوها من خلال تفاعلهم مع بعض المنظمات المحلية المعنية بقضية الإعاقة بشكل مباشر.

العامل الثالث: مدى توفر المعلومات

أشار بعض المشاركين من ممثلي منظمات المجتمع المدني الى انهم، على الرغم من حرصهم على تضمين برامجهم وانشطتهم لقضايا الإعاقة والدمج الاقتصادي والاجتماعي، إلاّ انهم يستدمون بواقع عدم توفّر المعلومات[43] الكافية والدقيقة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، واحتياجاتهم، وأماكن تواجدهم[44]. وبالنسبة لهؤلاء، إن إشكالية عدم توفر هذه المعلومات تفقد أنشطة هذه المنظمات للمرجعية المطلوبة لضمان تأمين التفاعل الحقيقي قضايا الأشخاص ذي الإعاقة، وتحديدا في المجال التنموي[45].

العامل الرابع: اجندات التمويل وإشكالية التحوّل الى العمل النخبوي

يلاحظ المراقبون من الخبراء في الشأن التنموي انه للمنظمات الدولية المانحة والممولة لأنشطة معظم منظمات المجتمع المدني في العالم العربي دور أساس في تحديد مسار عمل هذه المنظمات وأولوياتها[46]. فسياسات معظم هذه المنظمات المانحة انما تقوم على أساس توجّهات دولها من حيث تعاطيها والعوامل السياسية والأمنية في المنطقة. ومن ناحية ثانية تساهم العوامل الموضوعية التي سبق وذكرناها سابقا في هذا البحث في دفع منظمات المجتمع المدني باتجاه الاعتماد شبه الكلّي على مصادر التمويل التي توفّرها هذه المنظّمات المانحة ذاتها. ولكن، يلاحظ هؤلاء المراقبين في الوقت عينه انه وعلى الرغم من الدور المهم التي تقوم به المنظّمات المانحة في دعم أنشطة منظّمات المجتمع المدني، تحديدا في مجال التنمية، ينتج عنه جملة من المعطيات التي باتت تتحكّم على نحو كبير في طبيعة ومسار نشاط المجتمع المدني العربي، مثله مثل سائر المجتمعات المدنية الأخرى في الدول النامية. واهم هذه المعطيات يمكن تلخيصه فيما يلي:

المعطى الأوّل: أولوية التكيّف مع اجندات التمويل. فمعظم منظّمات المجتمع المدني باتت أنشطتها مقيّدة الى حد بعيد بأولوية التكيّف مع التوجهات الراهنة للمنظّمات المانحة، والتي كثيراً ما تتحوّل وتتبدّل بحسب الظروف السياسية والأمنية كما ذكرنا سابقا. فقليلة هي المنظّمات التي لم تزل تحافظ على الندّية عند التعاطي مع المانحين، وتستطيع بالتالي فرض وجهة نظرها حول ماهية ومسارات أنشطتها. وفي الغالب تعاني هذه المجموعة المحدودة

من المنظّمات من التعثّر المستمر في إيجاد مصادر تمويل، الامر الذي يؤثّر بطبيعة الحال على حجم نشاطها ومدى استمراريته على النحو الفعّال الذي تتمح اليه هذه المنظّمات.

المعطى الثاني: التوجّه النخبوي والابتعاد عن الأولويات المحلية. مِمّا يلاحظه المراقبون من خبراء التنمية كذلك، هو نمط العمل الذي فرضته منظمات التنمية الدولية عبر العقود القليلة الماضية. وهذا النمط يتمثّل بفرض ثقافة جديدة باتت تهيمن الى حد بعيد على نشاط واهتمامات القيّمين على منظمات المجتمع المدني في العالم العربي وسائر الأقاليم الأخرى حول العالم. وهذه الثقافة تتخذ طبيعة نخبوية يعبّر عنها في حرص ناشطي المجتمع المدني على المشاركة في الفاعليات الدولية من منتديات ومؤتمرات وورش عمل، او حصر نشاطها في وضع التقارير وإعداد الأبحاث والدراسات. وبطبيعة الحال، قد لا يتثنّى لجميع هؤلاء الناشطين المشاركة في هكذا فاعليات للاعتبارات التالية:

- الإمكانيّات المادية، حيث ان معظم هذه النشطة واهمّها يتم عقدها في الخارج، الامر الذي يحتّم السفر للمشاركة فيها، ما يرتّب تكلفة باهظة ليس لكل من يرغب في المشاركة القدرة على تحمّلها من غير دعم مالي ولوجستي. وعليه، يفرض ضعف الإمكانيات المادية على الراغبين في المشاركة بهذه الفاعليات ان يُراعوا جملة من المتطلبات والمعايير التي يحددها غالبا الممول او القيّمون على عقد هذه الفاعليات،
- تتطلب هذه الفاعليات للإمكانيات اللغوية، اذ ان معظم هذه الفاعليات يتم عقدها باللغة الإنكليزية او الفرنسية وليس باللغة العربية، اللهم إلا إذا ما استثنينا الفاعليات التي تعقدها هيئة الأمم المتحدة والتي ينبغي ان تؤمّن الترجمة الى اللغة العربية بحكم انها من اللغات المعتمدة رسميا،
- قصور الكثير من هذه الفاعليات عن تأمين معايير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. فغالبا ما يتغاضى القيّمون على عقد هذه الفاعليات عن تضمين هذه المعايير في ميزانيات أنشطتها، سوآءا فيما خصّ اختيار مكان النشاط او توفير المواد المكتوبة والتي سيصار الى توزيعها خلاله. وعليه، تصبح هذه الفاعليات غير متاحة مطلقا لمشاركة غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة كمستخدمي الكراسي المتحركة، حيث يتعذّر عليهم الوصول الى مكان النشاط، او المكفوفين الذين يتعذّر عليهم قراءة مواد النشاط، او الصم الذين يتعذّر عليهم المشاركة لعدم توفّر الترجمة الى لغة الإشارة التي بإمكانهم استخدامها.

وبنتيجة الاهتمام المتزايد في المشاركة بهذه الفاعليات، ومع أهميتها، تأثّرت أنماط العمل لدى معظم منظمات المجتمع المدني العربي، فابتعدوا الى حد بعيد عن اهتمامات الفئات القاعدية، والتي من المفترض انهم يمثّلونها على حد زعمهم. وبهذا تكون كلفة الأنشطة النخبوية من وضع للأبحاث والتقارير والحرص على المشاركة في الفاعليات الدولية تميل الى حد كبير على حساب احتياجات وتوقّعات الفئات المهمشة القاعدية، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

المجتمع المدني والاعاقة والدمج: الواقع والنتائج

في الفقرات السابقة بيّنّا جملة العوامل والمعطيات التي تؤثر في مدى تفاعل منظمات المجتمع المدني وقضية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها وأنشطتها الساعية الى تحقيق مبادئ واهداف اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. ويبقى السؤال الجدير طرحه هنا، الا وهو: ما هي أبرز منعكسات هذه العوامل ونتائجها على صعيد النشاط الفعلي لهذه المنظّمات في مجال الإعاقة، والدمج، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية؟

للإجابة عن هذا السؤال الهام، يمكننا ان نحدد النتائج التالية:

النتيجة الاولى: تكريس المنحى القطاعي الريعويّ في رسم سياسات الدولة الاجتماعية، الامر الذي استمرَّ حتى اليوم، ولم يزل ينعكس الى حد بعيد، حتى على صعيد التخطيط للسياسات التنموية بما في ذلك تلك الجارية راهناً في إطار التنمية المستدامة.

وقد تأتّى عن فرض هذا الواقع، تمسّك القيّمين على صناعة القرار، حتى ضمن منظمات المجتمع المدني بالخيار الاسهل في عملية التخطيط المتمثّل في المنحى القطاعيّ الريعويّ. فالاستمرار في التمسك بهذا المنحى بالنسبة لهؤلاء، وكما يؤكد العديد من خبراء التنمية في العالم العربي، يضمن نتائج أسرع بالمقارنة فيما لو تم اعتماد المنحى الشامل في عملية التخطيط، وذلك بغض النظر عن التقدّم النوعي لجهة وضع السياسات والبرامج التنموية او الخدماتية المتعلقة بالإعاقة..

ومن أبرز الأمثلة على التمسّك بالمنحى القطاعي الريعوي، ما يجري حاليا على صعيد إعادة هيكلة وإصلاح برامج الحماية الاجتماعية في العديد من الدول العربية. فعلى الرغم من جهود بعض الهيئات ومنظمات المجتمع المدني للدفع باتجاه تبنّي المقاربة الشاملة من قبل الحكومات في مسار التخطيط لبرامج حماية اجتماعية دامجة تهدف الى تعزيز الدور الإنتاجي للفئات المهمشة، وتحديدا الأشخاص ذوي الإعاقة، نجد ان غالبية هذه الهيئات والمنظمات المشاركة في عملية التخطيط تعود وتعتمد المنحى القطاعي. بمعنى آخر، نجد هذه المنظمات تعود وتتبنى طرح قضاياها على نحو منعزل عن بعضها البعض، وعلى نحو يخلو من الاستناد الى رؤيا متكاملة دامجة عبر مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم والمراقبة كافة. وربما أخطر ما يدفع هذه الهيئات والمنظمات بهذا الاتجاه هو جملة التبريرات التي تفرضها بعض المنظمات الدولية المانحة المساندة لعملية إصلاح هذه البرامج، وذلك بحجة:

- عدم توفّر إمكانيات التمويل الذي يضمن اعتماد المنحى الشامل للتخطيط،
- الوقت الضيّق وعدم إمكانية استغراق عملية التخطيط لمدة تتجاوز الحد الذي تفرضه الظروف السياسية الموضوعية في الدولة،
- ضرورة العمل ضمن ما تفرضه برامج التمويل من جداول زمنية محدّدة ضاغطة وملزمة،
- عدم تلاقي مختلف الأطراف المساهمة في عملية التخطيط على رؤيا موحدة حول البرنامج موضوع الإصلاح.
- وهذا ما يقودنا الى التساؤل حول الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية ومدى تأثيره على تحديد توجهات منظمات المجتمع المدني نحو تبني رؤيا دامجة وشاملة فيما خص قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

النتيجة الثانية: ضعف التخطيط الاستراتيجي الممنهج حول إدماج قضايا ومعايير الإعاقة في برامج وسياسات التنمية

مِمّا لا شك فيه، إن العديد من منظّمات المجتمع المدني العربية تحاول اليوم، وبشكل جدّي ان تعكس مبدأ دمج قضايا الاشخاص ذوي الإعاقة، الى جانب الفئات المهمشة الأخرى، في برامجها وسياساتها. وهذا ما أكّدَ عليه ممثلو المنظّمات التي شاركت في أنشطة هذا البحث. ولكن، بالاستناد الى تأكيد هذه المنظّمات عينها، واخذاً بعين الاعتبار كل العوامل والمعطيات الموضوعية التي بيّناها فيما سبق، فتبقى مبادرات هذه المنظّمات حول قضية الإعاقة والتنمية والدمج يشوبها الكثير من مظاهر الضعف في التخطيط المنهجي الذي يحرص على ان تنعكس هذه القضية في كافة مراحل العمل، بدءاً من تقييم الاحتياجات والواقع، ومن ثم التخطيط الاستراتيجي، والسعي الى توفير المصادر المالية والبشرية، وبالتالي وضع الميزانيات التي تتضمن أبواب صرف تراعي احتياجات الدمج. فلو تمكّنت هذه المنظّمات من اعتماد استراتيجيات التخطيط الممنهج لتضمين معايير دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها وانشطتها، لكان من الممكن ان تتوفّر لهذه المنظمات في الحد الأدنى جملة المعطيات التنظيمية من موارد معرفية وبشرية متخصصة تعمل من خلالها على تفعيل دورها في مجال الإعاقة والتنمية والدمج.

النتيجة الثالثة: ضعف تبنّي خطاب الدمج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة

لا يمكن لاحد اليوم ان يتجاهل تزايد حضور الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في مختلف الفاعليات من مؤتمرات وندوات حوارية او ورشات عمل تدريبية على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية. كما وان قضية الإعاقة باتت تأخذ حيّزا لا بأس فيه ضمن جملة الدراسات والتقارير التي تعدّها معظم الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات غير حكومية ومراكز أبحاث ودراسات. ولكن، من الملاحظ ان هذا التناول لقضية الإعاقة لا يتعدّى الإطار العام لتوصيف واقع التهميش الذي لم يزل يطال الأشخاص ذوي الإعاقة الى جانب الفئات الاجتماعية الأخرى. فقضية الإعاقة لم تصل بعد الى ان تكون محورا من محاور تلك الدراسات والتقارير والأبحاث التي تتناول القضايا الكبرى في التنمية وغيرها من القضايا الاستراتيجية في عالمنا العربي.

فالقيّمون على هذه الدراسات والتقارير والأبحاث يغيب عن بالهم ربط هذه القضايا الكبرى بقضية الإعاقة والحق في الدمج ببرامج التنمية. فالكثيرون من هؤلاء، ما زالوا يصرّون على التذرّع بانه ليست ثمة صلة ما بين هذه القضايا وقضية الإعاقة. فبالنسبة لهؤلاء، وكما ذكرنا سابقا في هذا البحث، لا يمكن التعاطي مع قضية الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خارج المنحى القطاعي الخدماتي البحت. وعليه، لا مكان لقضية الإعاقة في بحث يتناول مسألة التجارة العادلة او العدالة الضريبية. كما ليس لقضية الإعاقة مكان في دراسة تتناول مسألة الحوكمة والشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد. او ليس من المعقول ربط قضية الإعاقة بقضية المناخ ومكافحة التصحّر والانحباس الحراري وتلوّث البيئة او المياه. وابعد من ذلك، يغيب عن بعض هؤلاء أهمية الربط ما بين قضية الإعاقة عند تناول جملة قضايا الأمن ومكافحة التسلّح غافلين عما انتجته الحروب والاحتلالات في مختلف الدول العربية وانتشار الجماعات المسلّحة المتطرّفة من حالات إعاقة متزايدة.

النتيجة الرابعة: ضعف حضور الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في المجال التنموي على نحو ممنهج يساهم في حالة ضعف فرص التوعية بين منظّمات المجتمع المدني حول المفاهيم الأساسية حول قضية الإعاقة واستراتيجيات الدمج.

النتيجة الخامسة: ضعف تفاعل منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومكونات المجتمع المدني يساهم في الحد من مصادر المعلومات حول واقع الإعاقة، الامر الذي يؤثّر سلبا ويحدّ من تضمين قضية الإعاقة وإدماجها في المبادرات التنموية الحقوقية العامة.

النتيجة السادسة: منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغياب استراتيجية الشراكة

في مقابل الظروف التي تفرض على بعض منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة الحد من نشاطها في المجال الخدماتي التوعوي العام، او استفحال الذهنية المصرّة على العمل الريعوي القطاعي البحت، تصبح فرصة التفاعل ما بين هذه المنظّمات وسائر مكوّنات المجتمع المدني شبه معدومة. وعليه، لا يكون من الممكن انفتاح هذه المنظّمات باتجاه العمل التنموي، وبالتالي تصبح أيضا فرص تكوين شراكات ما بين هذه المنظّمات والمجتمع المدني شبه منعدمة ولو بشكل نسبي. فمحدودية نشاط منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو المبيّن هنا، يساهم الى حد بعيد في إفقاد هذه المنظّمات للإمكانيات المطلوبة لمواكبة متطلبّات الانخراط في العمل التنموي، وبخاصة النخبوي منه.

في التصدّي للعوامل العامة المؤثرة في إدماج قضايا الإعاقة ضمن إطار التنمية المستدامة في العالم العربي: الاستراتيجيات والخطوات المقترحة

إذا كانت الشراكة ما بين منظّمات المجتمع المدني ومنظّمات الاشخاص ذوي الإعاقة تمثّل الإطار الاستراتيجي للعمل نحو إزالة العقبات التي لطالما شكّلت جملة العناصر المعيقة لمسيرة التنمية الدامجة لكافة فئات المجتمع المهمّشة، وتحديدا الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وبخاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما بيّنّا سابقا في هذا البحث، فثمة الكثير من الاستراتيجيات والخطوات العملية الممكن تبنّيها واعتمادها للشروع في العمل نحو تجاوز هذه العقبات، وبالتالي تحقيق هذا الدمج. وكما فنّدنا العوامل المؤثرة في مسار اجندة التنمية المستدامة في العالم العربي، وذلك على الصعيد العام المتمثل في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول، او الصعيد الخاص المتعلق على نحو مباشر بنشاط منظّمات المجتمع المدني بما في ذلك منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى تأثير كل منها في الدفع باتّجاه تكريس ثقافة الدمج على المستويين السياسي والبرامجي، ينبغي في نحو مقابل تحديد تلك الخطوات العملية والاستراتيجية المطلوبة لإحداث تحوّل حقيقي في النشاط التنموي لمنظّمات المجتمع المدني، وتحديداً في مجال التنمية الدامجة والإعاقة. وفيما يلي مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق ذلك:

أوّلا: لجهة تأمين الإرادة السياسية لدى صنّاع القرار

يمثّل تأمين الدعم السياسي من قبل صنّاع القرار عنصرا ضروريا للانطلاق باتّجاه خلق بيئة حاضنة لقضية التنمية المستدامة والإعاقة والدمج، وبخاصة العمل

على تشكيل وعي لدى صنّاع القرار حول اهمّية هذه القضية وأبعادها الجوهرية من حيث كونها قضية حق كرّسته مختلف الوثائق الدولية بما فيها اجندة التنمية المستدامة والاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة. كما وتكمن اهمية هذه الخطوة الاستراتيجية في انها قد تساعد الى حد بعيد في التأسيس للمنحى المنهجي في التفكير والتخطيط لسياسات تنموية دامجة لكافة فئات المجتمع المهمّشة، وتحديدا الاشخاص ذوي الإعاقة. ومما قد يعزّز فاعلية هذه الخطوة هو حالة الشراكة المطلوبة ما بين منظّمات المجتمع المدني على اختلاف اهتماماتها وهوياتها التمثيلية من جهة، ومنظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة أخرى، وذلك للعمل على:

- إطلاق حملات إعلامية وتوعوية مستمرة ترمي الى نشر ثقافة الدمج الشاملة التي تراعي جانبي التنوّع والحقوق، والتي تعمل على استهداف الرأي العام، وبخاصة صنّاع القرار في مختلف الجوانب والقطاعات التنموية،
- تكثيف العمل المشترك لإطلاق حملات مطلبية دائمة تتبنى المنحى الحواري والتفاعل الإيجابي مع صنّاع القرار لحثهم ورفع من مستوى وعيهم حول المفاهيم المرتبطة بقضية التنمية والإعاقة والدمج، وبالتالي تبيان الآليات المطلوبة للتجاوز بهذه القضية الى البعد العملي التطبيقي المحسوس وعلى مختلف المستويات والصعد السياسية والبرامجية،
- تكوين مجموعات عمل تضم مختلف الهيئات المانحة، بما في ذلك هيئات الامم المتحدة المختلفة والبنك الدولي وحتّى صندوق النقد الدولي، وذلك لتأمين المناخ المطلوب للضغط على الحكومات في الدول العربية لتبنّي سياسات وبرامج تقوم على اسس ومعايير الدمج الاجتماعي والاقتصادي والحقوقي على نحو ممنهج.

ثانياً: لجهة الانتقال من المنحى القطاعي الى المنحى الشامل والممنهج في التخطيط للسياسات والبرامج التنموية

قد يكون تجاوز المنحى القطاعي في التخطيط للتنمية من أكثر التحدّيات التي تواجه مسألة التأسيس لسياسات وبرامج تنموية دامجة، وبخاصة في مجال الإعاقة. فلتجاوز هذا التحدّي ينبغي العمل ضمن عدة اتجاهات عامودية تستهدف مختلف هيئات صناعة القرار الحكومية، وأفقي يرتكز على ضرورة تكوين منصّات شراكة ما بين مختلف قطاعات المجتمع المدني ومنظّمات الاشخاص ذوي الإعاقة. ولتحقيق العمل في هذين المسارين المتلازمين، ينبغي:

- تكثيف العمل على وضع الدراسات والأبحاث والتقارير التي من شأنها تبيان اهمية العمل الممنهج المتجاوز للبعد القطاعي في التخطيط، والمبيّن بالتالي لأهمية وحتمية الترابط ما بين مختلف محاور قضايا التنمية من حيث أثرها في تكريس وتعميم سياسات وبرامج الدمج.
- المطالبة بان يتم تكريس دعم المنظّمات المانحة للمشاريع والبرامج الرامية الى تعزيز البعد التقاطعي (intersectionality) ما بين مختلف فئات المجتمع المهمّشة وقضاياها على الصعيدين التنموي والحقوقي، وبالتالي فرضه كشرع معياري لتقييم وقبول المشاريع المقدمة للتمويل،
- تكوين شبكات (networks) ومنصّات (coalition platforms) ما بين مختلف قطاعات المجتمع المدني ومنظّماتها، تتّخذ الطابع الدائم قدر المستطاع، على ان تكون متضمّنة لمنظمّات تمثّل الاشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف فئاتهم حكما، ويكون هدفها تعزيز العمل المشترك الدائم والتعاون في مختلف المجالات التنموية الكبروية او الصغروية على حد سواء، وتكون فرصة لتبادل الخبرات وتشكيل خطاب تنموي مشترك يتبنّى مفهوم الدمج لقضايا واهتمامات كل من الهيئات والمنّظمات المشاركة،
- الشروع بإطلاق حملات حوارية وتوعوية عامة تستهدف كل من صنّاع القرار ومنظّمات المجتمع

المدني معاً ترمي الى تحفيز الرأي العام باتجاه رفض النموذج الريعوي القائم التي تتبنّاه مختلف الحكومات العربية، والذي تمثّله مؤسسات رعاية الإعاقة العازلة، وبالتالي تبيان الآثار السلبية التي يعكسها هذا النموذج والذي يحول دون الوصول الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: لجهة تعزيز استقلالية القرار لدى منظّمات المجتمع المدني وتكريس دورها الفعلي في مسار التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها

لا بد للخطوات الاستراتيجية المطلوبة لتحرير سلطة القرار لدى منظّمات المجتمع المدني من التصدّي لجملة العوامل السياسية والاقتصادية والامنية التي يعيشها العالم والتي تنسحب حكما على مدى تفاعل هذه المنظّمات وقضايا الفئات المهمّشة بما في ذلك قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من حيث موقعها ضمن اجندة التنمية ٢٠٣٠. ولتحقيق ذلك، ينبغي ان تلتزم الهيئات المعنية المختلفة بتبنّي التوجّهات او الخطوات الاستراتيجية التالي:

- عدم إغفال بأيّ شكل من الاشكال لقضية الإعاقة عند التصدّي لقضايا واستراتيجيات الحد من آثار الفقر او الحروب في العالم العربي، وذلك سواءًا اكان ذلك من خلال تضمين ذلك في التقارير الدورية ذات الصلة، او الحوارات والمؤتمرات المنعقدة حول هذه القضايا، او الحملات الوطنية والإقليمية والدولية المتصدّية لها.
- ضرورة الاستفادة من النشاط النخبوي لبعض منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، ودفعها باتّجاه التفاعل المباشر وقضايا الفئات المهمّشة في بعدها القاعدي العملاني وليس النظري البحت وحسب،
- البحث عن سبل ووسائل تساهم في إحياء العمل التطوّعي القائم على حس المواطنية والمسؤولية المجتمعية لدى مختلف الهيئات والافراد المعنية بنشاط منظّمات المجتمع المدني، وذلك ضماناً لنشر ثقافة الدمج الاجتماعي، وتحديدا فيما خص الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظّماتهم،
- توفير السبل والوسائل التي من شأنها ان تعيد اهتمام منظّمات المجتمع المدني في مجال تبادل الخبرات وبناء القدرات حول مختلف القضايا المشتركة، بما في ذلك قضية الإعاقة والدمج والحقوق،
- توفير كافة الوسائل الضامنة لفرص التمثيل لكافة الفئات المهمشة، بما في ذلك الاشخاص ذوي الإعاقة ومنظّماتهم التمثيلية في جميع الفاعليات المعنية بقضايا التنمية المستدامة وآليات صناعة القرار ذات الصلة. فكما ورد في "النتيجة الثالثة" اعلاه اي: ضعف تفاعل منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومكونات المجتمع المدني يحول اوّلا وأخيراً دون إيصال هؤلاء أصواتهم الى صنّاع القرار في المجال التنموي على كافة الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، الامر الذي يكرّس عدم تمثيل قضايا الإعاقة من خلال السياسات والبرامج الرامية الى تحقيق اجندة التنمية ٢٠٣٠.

في التصدّي للعوامل الخاصة المؤثرة في إدماج قضايا الإعاقة ضمن إطار التنمية المستدامة في العالم العربي: الاستراتيجيات والخطوات المقترحة.

أوّلاً: لجهة توعية منظّمات المجتمع المدني حول المفاهيم العملية ذات الصلة بقضية الإعاقة في بعدها التنموي

بالفعل، تمثل مسألة التوعية حول المفاهيم المتعلّقة بمدى ارتباط قضية الإعاقة وإطار التنمية المستدامة او التنمية الدامجة بشكل عام واحدة من أولويات تمكين منظّمات المجتمع المدني في لعب دور استراتيجي على هذا الصعيد. ولتيسير عملية نشر هذا الوعي في بعديه النظري والعملي، لا بد من اتخّاذ عدد من الخطوات المقترحة التالية:

- الحرص على تضمين برامج التدريب والتوعية لمضامين من شأنها تسليط الضوء على موقع الأشخاص ذوي الإعاقة في اية محور من محاور التنمية، وذلك بالاستعانة بما يتوفّر من مصادر خبرة ومعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية،
- مطالبة البرامج البحثية والأكاديمية، خاصة البرامج الجامعية المتخصصة في مجالات التنمية والعلوم الإنسانية ذات الصلة، والتي تخرّج العاملين والناشطين لدى منظّمات المجتمع المدني، لتضمين مادة دراسية إلزامية حول ماهية العلاقة ما بين قضية الإعاقة والتنمية في مختلف محاورها،
- العمل على تكثيف البرامج الإعلامية، سواءًا عبر القنوات التقليدية او تلك المتمثلة بمنصّات التواصل الاجتماعي، لتقديم مادة توعوية مبتكرة حول قضية الإعاقة والتنمية والحقوق، تستهدف مختلف المعنيين في المجال التنموي لدى منظّمات المجتمع المدني.

ثانياً: لجهة دعم الإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة لضمان تأمين فرص الدمج والوصول لدى منظّمات المجتمع المدني

إن ضرورة توفّر الحد الأدنى من الإمكانيات والموارد الذاتية المطلوبة لضمان تحقق دمج قضايا الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة منظّمات المجتمع المدني قد يكون من أكثر العوامل أهمية. هنا، لا بد من التنويه انه ليس المقصود من خلال تناول مسألة الموارد الذاتية لمنظّمات المجتمع المدني هو ان تتحوّل هذه المنظّمات الى منظّمات أشخاص ذوي الإعاقة. ولكن، من المطلوب ان تتوفّر لهذه المنظّمات مجموعة من الموارد، كما وينبغي عليها ان تتخّذ بعض الإجراءات اللازمة لجعل برامجها وانشطتها التنموية دامجة، وذلك من خلال تبنّي الخطوات المقترحة التالية:

- إجراء تقييم دوري للتحقق من مدى ملاءمة موارد المنظمات المادية، كالأبنية والمعدات المستخدمة من حواسيب او مطبوعات او وسائل نقل، لمعايير الوصول والبيئة المادية المؤهّلة،
- الحرص على ان تكون كافة أنشطة المنظّمات دامجة وسهلة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، سوآءا لجهة أماكن انعقاد هذه الأنشطة او المواد المستخدمة في تنفيذها،
- الاستعانة بمنظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة او من لديه الخبرة، وذلك لإجراء عمليات التقييم والتخطيط المبيّنة أعلاه، وتحديد سبل تحقيق هذه الملاءمة من خلال تبنّي استراتيجيات مبتكرة لتجاوز عقبة الإمكانيات المحدودة لدى المنظّمات في هذا المجال،
- تضمين مشاريع التمويل التي تقدّمها منظّمات المجتمع المدني الى الجهات المانحة لمعايير واستراتيجيات الدمج والوصول على ان يكون ذلك منعكسا في مختلف أبواب الصرف المبيّنة في الميزانيات المقترحة،

ثالثاً: لجهة توفير مصادر المعلومات المساندة لتحقيق اهداف اجندة التنمية، وبخاصة إدماج قضايا الإعاقة

كانت معضلة توفير مصادر المعلومات حول الإعاقة من المعضلات الجوهرية ولم تزل الى هذا اليوم. ولتصدّي للإشكاليات التي يسببها غياب المعلومات والمصادر الموثوقة لها، ينبغي العمل على تبنّي الخطوات المقترحة التالية:

- الاستفادة من الخبرات المتزايدة لدى الدول في الأقاليم الأخرى حول العالم ودعم مختلف المنظّمات الدولية لها، وذلك في مجال تعزيز آليات الرصد وجمع وتحليل واستخدام المعلومات ذات الصلة بقضايا الإعاقة والتنمية،
- العمل على تكوين مراكز رصد دائمة وجمع المعلومات وتحليلها ونشرها والتحفيز على استخدامها، وذلك على الصعيدين الرسمي الحكومي، وحتى على صعيد المجتمع المدني ومنظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة،
- الاستفادة من المعلومات التي تجمعها منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الأنشطة والبرامج التي تنفّذها، وبالتالي تبنّيها كمصدر مكمّل لتلك المعلومات التي تقوم مكاتب الإحصاء الوطنية بجمعها،
- تكثيف المبادرات الحوارية وتبادل الخبرات ما بين منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظّمات المجتمع المدني من جهة، ومكاتب الإحصاء الوطنية والهيئة الإحصائية المتخصصة الوطنية والإقليمية والدولية من جهة أخرى،
- دعم مبادرات الرصد والأبحاث الإحصائية حول التنمية والإعاقة في مختلف الدول العربية.

هذا وبالإضافة الى كل ما تقدّم من توصيات، لا بد من الإشارة الى ضرورة تبنّي منظّمات المجتمع المدني لاستراتيجيات تهدف الى تحفيز الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظّماتهم في حركة التنمية، وبخاصة تلك المعنية بتحقيق اهداف اجندة التنمية ٢٠٣٠. ومن هذه الاستراتيجيات:

- ضرورة ان تحرص منظّمات المجتمع المدني على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، بصفتهم الفردية او من خلال منظّماتهم، في آليات صناعة القرار لديها، وضمن مختلف مراحل المشاريع والبرامج التنموية التي تقوم على تنفيذها، أي التخطيط والتنفيذ، والمتابعة والتقييم،
- الحرص على إشراك منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الحملات المطلبية التي تنفّذها منظّمات المجتمع المدني، وتحديدا تلك الضاغطة باتّجاه إلزام الحكومات تبنّي وتنفيذ اهداف اجندة التنمية ٢٠٣٠،
- الحرص على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظّماتهم ضمن آليات المراقبة التي تنفّذها منظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة لرصد النشاط التنموي للحكومات العربية، كتلك المعنية بوضع تقارير الظل وتقارير المراجعات الدورية.

وفي ختام هذا البحث، ينبغي التنويه ان كل ما تقدّم من توصيات واقتراحات يجب التعاطي معها ضمن سلة واحدة متكاملة. فقد اثبتت تلك الحجج التي تتبنّى مقاربة الأولويات في العمل التنموي فشلها على مرّ السنوات السابقة. فالعمل على تحقيق الدمج لأي فئة مهمّشة كانت لا يمكن ان يتحقق فيما لو استمر التمسك بمقاربة العمل المتجزأ. فتجزئة العمل من شأنها يضعف القدرة على تحقيق الغايات المرجوة من التنمية الدامجة. فثمة العديد من المجالات والإمكانيات والفرص والموارد والاستراتيجيات التي يمكن تبنّيها لتحقيق التنمية الدامجة طالما كانت النوايا صادقة والحرص على العمل التشاركي، غير القطاعي، جدّي لدى كافة الأطراف المعنية، خاصة منظّمات المجتمع المدني. فتبنّي الدمج والتنوع أسلوب عمل وغاية فيه الكثير من القوة للجميع.

الهوامش

1 https://www.un.org/development/desa/disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities.html
2 https://www.ohchr.org/en/hrbodies/crpd/pages/conventionrightspersonswithdisabilities.aspx
3 https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=20000&nr=6738&menu=2993
4 https://archive.unescwa.org/sub-site/2030-agenda-sustainable-development-arab-region
5 https://www.un.org/democracyfund/news/mainstreaming-sustainable-development-goals-arab-civil-society-agenda
6 https://sustainabledevelopment.un.org/partnership/?p=33024
7 https://www.unescwa.org/publications/organizations-persons-disabilities-arab-region-preliminary-study
8 https://www.unescwa.org/publications/innovation-policy-inclusive-sustainable-development-arab-region
9 https://www.ferris.edu/administration/president/DiversityOffice/Definitions.htm
10 https://www.worldbank.org/en/topic/disability#1
11 /https://globaldiversitypractice.com/what-is-diversity-inclusion
12 https://www.ohchr.org/EN/Issues/Disability/Pages/sdg-crpd-resource.aspx
13 https://www.un.org/development/desa/disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities/guiding-principles-of-the-convention.html
14 https://www.un.org/development/desa/disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities/article-32-international-cooperation.html
15 https://www.un.org/development/desa/disabilities/about-us/sustainable-development-goals-sdgs-and-disability.html
16 https://www.iddcconsortium.net/blog/librairie/disability-indicators-sdg-advocacy-toolkit
17 https://www.un.org/development/desa/disabilities/news/news/disability-indicators-in-proposed-for-the-sdgs.html
18 https://www.un.org/development/desa/disabilities/publication-disability-sdgs.html
19 https://sdgs.un.org/goals/goal17
20 https://www.un.org/development/desa/disabilities/about-us/sustainable-development-goals-sdgs-and-disability.html
21 https://www.internationaldisabilityalliance.org/content/global-partnership-sustainable-development
22 https://www.internationaldisabilityalliance.org/SDGs
23 https://www.internationaldisabilityalliance.org/content/united-nations-sustainable-development-goals
24 https://www.internationaldisabilityalliance.org/content/hlpf-participation-sgpwd
25 https://www.internationaldisabilityalliance.org/content/stakeholder-group-persons-disabilities

https://www.cbm.org/fileadmin/user_upload/Publications/IDA_CBM_DPO_VNR_toolkit_FINAL.pdf 26

https://www.internationaldisabilityalliance.org/UPR 27

https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2141&menu=1515 28

https://www.middleeastmonitor.com/20161203-fighting-the-taboo-of-disability-in-the-arab-world/ 29

https://www.dvv-international.de/en/adult-education-and-development/editions/aed-682007/adult-education-for-persons-with-disabilities/disability-in-the-arab-region-current-situation-and-prospects 30

https://www.unescwa.org/news/arab-countries-gather-discuss-situation-persons-disabilities-living-institutions 31

https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED602307.pdf 32

https://archive.unescwa.org/disability-arab-world-charity-agency 33

https://lebanesestudies.com/study-on-the-institutionalization-of-disability-in-the-arab-region/ 34

https://www.dvv-international.de/en/adult-education-and-development/editions/aed-682007/adult-education-for-persons-with-disabilities/disability-in-the-arab-region-current-situation-and-prospects 35

https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/27369 36

https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35447 37

https://www.un.org/development/desa/disabilities/wp-content/uploads/sites/15/2019/07/disability-report-chapter2.pdf 38

https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/guidance-note-inclusion-persons-disabilities-covid-19-wash-response 39

https://reliefweb.int/report/jordan/factsheet-middle-east-inclusive-humanitarian-action-iha-may-2021 40

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/hard-reality-civil-society-arab-world 41

https://www.journalofdemocracy.org/articles/arabs-and-democracy-the-awakening-of-civil-society/ 42

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/u593/regional_guidebook_to_improve_disability_data_collection_and_analysis_in_the_arab_countries.pdf 43

https://cbm-global.org/wp-content/uploads/2020/11/DisabilityData_advocacytoolkit_accessible.pdf 44

https://disabilitydata.ace.fordham.edu 45

https://www.brookings.edu/articles/civil-society-in-the-arab-world-and-the-dilemma-of-funding/#cancel 46